

برنامج الأمم المتحدة للتنمية

الاتحاد العام لمقاولات المغرب

لقاء - مناقشة

"الهيئة الجديدة لمكافحة الرشوة ومستلزمات التنافسية"

---

من الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة

إلى

الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها

- الحصيلة والآفاق -

---

عرض الأستاذ مولاي الحسن العلوي السليماني

المستشار الأول لدى رئاسة الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة

الدار البيضاء 11 سبتمبر 2014

- تقديم؛
- I . الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة: الخصوصيات،  
الحصيلة والإكراهات:
- 1- الخصوصيات؛
- 2- حصيلة المنجزات؛
- 3- النواقص والإكراهات.
- II . الهيئة الوطنية للنزاهة ومتطلبات التخليق الشامل:
- 1- سياق الإحداث؛
- 2- المقومات القانونية الأساسية؛
- 3- ضمانات الانخراط الإرادي للفاعلين

- صعوبة انخراط الدول النامية في الاقتصاد العالمي والاستفادة من الفرص المتاحة للتنمية نتيجة قصور الحكامة وتفشي الفساد ؛
- آثار اختلالات الحكامة وتفشي ممارسات الفساد على:
  - ✓ أمن واستقرار المجتمعات،
  - ✓ الحقوق الأساسية،
  - ✓ إمكانيات الولوج إلى الخدمات العمومية،
  - ✓ مصداقية المؤسسات وسيادة دولة القانون، وقيم المواطنة،
  - ✓ مجهودات التنمية: منافسة وتنافسية الأنشطة الاقتصادية والتجارية والمالية.

- انعقاد إجماع دولي على حتمية التخليق الشامل ومكافحة الفساد باعتبارهما من مستلزمات الحكامة الجيدة : اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد؛

- انخراط المغرب في الدينامية الدولية:

✓ الانضمام إلى الاتفاقية الأمامية: التوقيع 2003 والمصادقة 2007؛

✓ إطلاق مجموعة من الأوراش الإصلاحية التشريعية والتنظيمية؛

✓ تعزيز الإطار المؤسسي لمكافحة الفساد:

\* إحداث الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة 2007.

# 1. الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة: الخصوصيات، الحصيلة والإكراهات

## 1. الخصوصيات:

- هيكلية منفتحة على المحيط بمختلف أطيافه ( جمع عام ولجنة تنفيذية)؛

- مهام متنوعة:

- ✓ آلية للإشراف وتنسيق سياسات الوقاية من الرشوة؛
- ✓ مؤسسة توجيهية واستشارية واقتراحية؛
- ✓ آلية لتتبع وتقييم المنجزات في مجال الوقاية؛
- ✓ منتدى للإعلام والتواصل والتحسيس؛
- ✓ أداة رصد لظاهرة الرشوة (جمع المعلومات وتدبير قاعدة للمعطيات)؛
- ✓ أداة لتبليغ السلطات القضائية لأفعال الرشوة؛
- ✓ قوة ضاغطة ( إعداد تقرير سنوي حول النتائج ومفعول التوصيات وتقييم المنجزات).

# 1. الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة: الخصوصيات، الحصيلة والإكراهات

## 1. الخصوصيات:

### - استقلالية وظيفية:

- ✓ تعيين الرئيس لمدة ست سنوات غير قابلة للتجديد؛
- ✓ إقرار مبدأ تعيين ممثلي القطاعات الوزارية داخل الهيئة بصفة شخصية؛
- ✓ اعتماد أغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين في اتخاذ قرارات وتوصيات الجمع العام؛
- ✓ اقتصار مصادقة الوزير الأول، في جميع علاقاته مع الهيئة، على القرار المتعلق بالنظام الداخلي.

# 1. الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة: الخصوصيات، الحصيلة والإكراهات

## 2. حصيلة المنجزات:

- **تشخيص وضعية الفساد بالمغرب:**
  - ✓ **توظيف مختلف الاستنتاجات المتقاطعة لمؤشرات الملامسة المباشرة وغير المباشرة؛**
  - ✓ **تنويع مقاربات التشخيص:**
    - \* **تطوير المقاربة القطاعية،**
    - \* **إطلاق بحث وطني حول الرشوة،**
    - \* **استثمار المقاربة القضائية في قياس جرائم الفساد،**
    - \* **إعداد وتدبير قاعدة معطيات.**

# 1. الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة: الخصوصيات، الحصيلة والإكراهات

## 2. حصيلة المنجزات:

- تقييم الإجراءات المعتمدة لمحاربة الفساد:

✓ قصور المنظومة القانونية والمؤسسية:

\* القصور النسبي للآليات الزجرية لأفعال الفساد،

\* ضعف فعالية ونجاعة أجهزة المراقبة والمساءلة.

✓ اختلالات الحكامة:

\* حكامه القطاع العام ( إدارة الموارد البشرية والأموال العمومية

والعلاقة مع المرتفقين)؛

\* الحكامة الترايبية؛

\* حكامه الحياة السياسية ( الحزبية والانتخابية والتمثيلية)؛

\* حكامه المقاولات ومناخ الأعمال.

## 1. الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة: الخصوصيات، الحصيلة والإكراهات

---

### 2. حصيلة المنجزات:

- تقييم الإجراءات المعتمدة لمحاربة الفساد:
- ✓ ضعف فعالية آليات التواصل والتبليغ؛
- ✓ ضعف تملك المقاربة التشاركية؛
- ✓ قصور الآليات التربوية والتحسيسية عن ترسيخ قيم النزاهة.

## 1. الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة: الخصوصيات، الحصيلة والإكراهات

### 2. حصيلة المنجزات:

#### - المقترحات والتوصيات:

- ✓ ترسيخ البعد الاستراتيجي لمحاربة الفساد؛
- ✓ تحيين وملاءمة السياسة الجنائية مع متطلبات مكافحة الفساد؛
- ✓ تدعيم فعالية ونجاعة مؤسسات المراقبة والمساءلة ؛
- ✓ النهوض بالحكمة الجيدة الشاملة وتعزيز الوقاية من الفساد؛
- ✓ النهوض بالتواصل والتحسيس والشرراكة؛

# 1. الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة:

## الخصوصيات، الحصيلة والإكراهات

### 2. حصيلة المنجزات:

#### - الآراء الاستشارية:

- ✓ تقرير حول "الجهوية الموسعة ومستلزمات الحكامة والوقاية من الرشوة"؛
- ✓ تقرير حول مكافحة الفساد السياسي والانتخابي بالمغرب؛
- ✓ تقرير حول وسائل الإعلام المغربية ومكافحة الرشوة؛
- ✓ تقرير حول المجتمع المدني المغربي ومكافحة الفساد؛
- ✓ تقرير حول المحاور العشر لمحاربة الفساد؛
- ✓ تقرير حول إصلاح منظومة العدالة ومتطلبات مكافحة الفساد؛
- ✓ أراضيات قانونية حول: حماية الشهود والمبلغين، تضارب المصالح، ...،
- ✓ مذكرة حول مشروع القانون المتعلق بالحقوق في الحصول على المعلومات؛
- ✓ مذكرة حول مشروع المرسوم المتعلق بتدبير الصفقات العمومية؛
- ✓ مذكرات مشتركة بين الهيئة المركزية والمجلس الوطني لحقوق الإنسان:
- \* مشروع النظام الداخلي لمجلسي النواب والمستشارين،
- \* مشروع القانون التنظيمي المتعلق بتنظيم وتسيير أشغال الحكومة،
- \* 11 مشروع القانون التنظيمي المتعلق بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية.

# 1. الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة: الخصوصيات، الحصيلة والإكراهات

## 2. حصيلة المنجزات:

### - تدبير المهام الوظيفية:

✓ تلقي ومعالجة الشكايات (2009-2013) 3096 شكاية: (1498 الطرق العادية و1598 بوابة "أوقفوا الرشوة)؛

✓ إبرام اتفاقيات للشراكة والتعاون: إعداد دراسات قطاعية لتعميق التشخيص والتقييم ووضع خريطة مخاطر محددة وبرنامج عمل (الصحة، النقل، التعليم، السكنى،.....)؛

### ✓ النهوض بالتعاون الدولي:

\* استثمار آليات الاتفاقية الأممية للتقييم الذاتي واستعراض التنفيذ والتنسيق وتكوين الخبراء وتحديد الحاجيات للمساعدة التقنية،

\* تنظيم ندوات ودورات تكوينية بدعم من منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (إحداث لجنة لرصد التجاوزات الإدارية (C3A)،.....)،

\* الانخراط في الشبكة العربية لمحاربة الفساد (رئاسة الشبكة 2012-2013).

## 1. الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة: الخصوصيات، الحصيلة والإكراهات

### 3. النواقص والإكراهات:

- افتقار الهيئة لمقومات الأهلية القانونية وضعف استقلاليتها على مستوى التدبير الإداري والمالي؛
- محدودية مجال التدخل المقتصر على أفعال الرشوة والغدر والاختلاس واستغلال النفوذ كما هي منصوص عليها في القانون الجنائي؛
- صعوبة الاضطلاع الفعلي بمهام التنسيق والإشراف والتعاون وتتبع تنفيذ سياسات الوقاية من الفساد (محدودية الانخراط الإرادي)؛
- صعوبة النهوض بالدور الاستشاري والاقتراحي (غياب آليات إلزامية للاستشارة والتنفيذ)؛
- غياب بعد المكافحة (عدم توفر الهيئة على صلاحية القيام بالتحقيقات والتحريات اللازمة حول أفعال الفساد)؛
- الضعف النسبي لعدد الشكايات الملتقاة من طرف الهيئة (صعوبة الإثبات ومحدودية حماية المبلغين وضعف تفاعل السلطات الإدارية والقضائية المعنية).

## أ. الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة: الخصوصيات، الحصيلة والإكراهات

### ● استنتاجات:

- تجربة الهيئة المركزية رائدة لكنها تبقى قاصرة لبلوغ الأهداف المتوخاة نتيجة الإكراهات المطروحة؛
- حتمية إعادة تأهيل المنظومة المؤسسية: المدخل الرئيس لضمان فعالية سياسة التخليق الشامل والحكمة الجيدة ومكافحة الفساد؛
- النقلة الدستورية النوعية: الانتقال من هيئات استشارية اقتراحية إلى هيئات حكمة بأدوار تقريرية وتحقيقية فاعلة؛
- إحداث الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها بمقومات دستورية معينة.

\*التساؤل المطروح: حول مدى ملاءمة مقومات الهيئة الجديدة لتمكينها من المساهمة بفعالية في التخليق الشامل ومكافحة الفساد.

## II. الهيئة الوطنية للنزاهة ومتطلبات التخليق الشامل

### 1. سياق الأحداث:

- مطالب الحراك الاجتماعي؛
- التوجيهات الملكية السامية ( بيان الديوان الملكي لفاتح أبريل 2011)؛
- إقرار الأسس الدستورية للحكامة الجيدة ومحاربة الفساد.

## II. الهيئة الوطنية للنزاهة ومتطلبات التخليق الشامل

### 2. المقومات القانونية الأساسية:

- تخويل القانون مهمة تأليف وصلاحيات وتنظيم وسير عملها (الفصل 171 من الدستور)؛

- تثبيت استقلالية الهيئة الوطنية:

- ✓ التمتع بكامل الأهلية القانونية والاستقلال المالي،
- ✓ ملاءمة المراقبة المالية لضمان ترسيخ حكمة الهيئة على أساس حرية التصرف الكفيلة بضمان فعالية ونجاعة التدبير،
- ✓ تخويل الملك صلاحية تعيين الرئيس والكاتب العام والأعضاء،
- ✓ اعتماد هيكله منفتحة ومتوازنة تضمن حكمة وفعالية التدبير والامتداد الترابي.

## II. الهيئة الوطنية للنزاهة ومتطلبات التخليق الشامل

### 2. المقومات القانونية الأساسية:

- تدعيم النزاهة والوقاية من الفساد عبر:

- ✓ توضيح وتدقيق المهام العرضانية المنصوص على أغلبها في الفصل 167 من الدستور،
- ✓ تنزيل مهام "المساهمة في التخليق والنزاهة" من خلال ترجمتها إلى اختصاصات مدققة.

- التأسيس لمهام المكافحة والتصدي لأفعال الفساد:

- ✓ تخويل مأمورين تابعين للهيئة مهمة القيام بعمليات للبحث والتحري،
- ✓ ضمان الولوج إلى كافة المعلومات والمستندات،
- ✓ مراعاة صلاحيات سلطات إنفاذ القانون في هذا المجال.

## II. الهيئة الوطنية للنزاهة ومتطلبات التخليق الشامل

### 3. ضمانات الانخراط الإرادي للفاعلين:

#### - التفاعل الحكومي:

- ✓ توفير الموارد المالية الكافية،
- ✓ شفافية تدبير العمل الحكومي،
- ✓ تعزيز آليات الديمقراطية التشاركية،
- ✓ تفعيل المساءلة وإعطاء الحساب.

#### - المواكبة البرلمانية:

- ✓ تعزيز الدور التشريعي،
- ✓ تعزيز الدور الرقابي.

## II. الهيئة الوطنية للنزاهة ومتطلبات التخليق الشامل

### 3. ضمانات الانخراط الإرادي للفاعلين:

#### - التدخل الفعال للسلطة القضائية:

- ✓ تقوية جسور الشراكة مع الهيئة الوطنية،
- ✓ تعزيز آليات التعاون القضائي مع الهيئة الوطنية،
- ✓ تعزيز النزاهة والشفافية وفعالية منظومة العدالة.

#### - تعزيز دور القطاع الخاص:

- ✓ إعداد وتنفيذ السياسات العمومية،
- ✓ الانفتاح على توصيات هيئات الحكامة المعنية،
- ✓ وضع ضوابط للنهوض بالحكامة الداخلية للمقاولات،
- ✓ تحسين العلاقة بين القطاعين العام والخاص لتعزيز الثقة بينهما.

## II. الهيئة الوطنية للنزاهة ومتطلبات التخليق الشامل

### 3. ضمانات الانخراط الإرادي للفاعلين:

#### - تعزيز دور المجتمع المدني:

- ✓ المشاركة في إعداد ومراقبة وتتبع تنفيذ سياسات مكافحة الفساد؛
- ✓ المناصرة والمرافعة لتدعيم سياسات ومشاريع النهوض بالنزاهة والشفافية والمساءلة؛
- ✓ النهوض بالتوعية والتربية على قيم النزاهة؛
- ✓ تشجيع التبليغ عن أفعال الفساد، وتقديم الدعم للمبلغين ومؤازرتهم.

**شكرا على حسن إصغائكم**

**alaoui@icpc.ma**